ISBA/23/FC/5

السلطة الدولية لقاع البحار

Distr.: Limited
13 June 2017
Arabic
Original: English

اللجنة المالية

الدورة الثالثة والعشرون

كينغستون، ٧-١٨ آب/أغسطس ٢٠١٧

حالة تطبيق السلطة الدولية لقاع البحار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير لإبلاغ اللجنة المالية بمدى التقدم الذي أحرزته السلطة الدولية لقاع البحار في تطبيق المعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في إعداد بياناتها المالية اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

٢ - والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام هي مجموعة من معايير المحاسبة الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وهو هيئة دولية معنية بوضع المعايير لتستخدمها كيانات القطاع العام في جميع أنحاء العالم في إعداد البيانات المالية.

٣ - ووافقت الجمعية العامة، بناء على توصية اللجنة المالية، على اعتماد السلطة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام خلال الدورة العشرين، في عام ٢٠١٤ (انظر ISBA/20/A/5-ISBA/20/C/19، الفقرة ٢٩). وأُبلغت اللجنة في وقت لاحق بمدى التقدم المحرز نحو تطبيق هذه المعايير في عامي ٢٠١٥ (انظر ISBA/21/FC/9) و ٢٠١٦.

٤ - وفي ما يتعلق بالفترات المشمولة بالتقارير من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨، تطبق السلطة الإعفاءات الانتقالية لمدة ثلاث سنوات التي يجيزها المعيار ٣٣ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ”اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام القائمة على الاستحقاق للمرة الأولى“. وهذا يمنح إعفاءات انتقالية للكيانات التي تعتمد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام القائمة على الاستحقاق للمرة الأولى، ويوفر أداة رئيسية لمساعدة تلك الكيانات في مسعاها إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويتيح للكيانات التي تعتمد هذه المعايير للمرة الأولى مدة ثلاث سنوات للإقرار بالأصول والخصوم المحددة. ويتيح هذا الحكم وقتا كافيا لوضع نماذج موثوقة للإقرار بالأصول والخصوم وقياسها خلال الفترة الانتقالية.

230617 200617 17-09738 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا – التقدم المحرز والحالة

٥ – زيد عدد البيانات المالية الانتقالية للسلطة المتفقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وأعيدت صياغتها تمشيا مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتشمل البيانات التالية:

(أ) بيان المركز المالي؛

(ب) بيان الأداء المالي؛

(ج) بيان التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية؛

(د) بيان التدفقات النقدية؛

(هـ) بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية.

٦ – وترد في ما يلي المعايير التي طبقت في إعداد البيانات المالية الانتقالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦:

- المعيار ١ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، عرض البيانات المالية
- المعيار ٢ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بيانات التدفقات النقدية
- المعيار ٣ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء
- المعيار ٩ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الإيراد من المعاملات التبادلية
- المعيار ١٣ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، عقود الإيجار
- المعيار ١٧ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الممتلكات والمنشآت والمعدات
- المعيار ١٩ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة
- المعيار ٢٣ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الإيرادات المتأتية من الصفقات غير التبادلية
- المعيار ٢٤ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، عرض المعلومات المتعلقة بالميزانية في البيانات المالية

٧ – وقد اعتمدت السلطة أحكاما انتقالية في عرض أول بياناتها المالية الانتقالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في ما يتعلق بالمعايير التالية:

- المعيار ٢٥ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، استحقاقات الموظفين
- المعيار ٣٠ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الأدوات المالية: الإفصاحات

- المعيار ٣١ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الأصول غير الملموسة

٨ - والسبب وراء اعتماد الأحكام الانتقالية في ما يتعلق بالمعايير ٢٥ و ٣٠ و ٣١ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام هو إتاحة وقت كاف لإجراء التقييمات اللازمة المتعلقة بالأصول والخصوم المعنية ذات الصلة. وتتطلب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التقييم الاكتواري وقياسات القيمة العادلة وتحديد العمر النافع للإفصاح عن استحقاقات الموظفين والأدوات المالية والأصول غير الملموسة على التوالي. وقد أعيدت صياغة السياسات المحاسبية للتمكين من الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الإقرار ببعض البنود في البيانات المالية الانتقالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عن السنة الأولى (السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)، وقياس تلك البنود والإفصاح عنها.

٩ - وجرى الامتثال التام في البيانات المالية الانتقالية عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام القائمة على الاستحقاق في الإقرار بالإيرادات والمصروفات.

١٠ - وأنشأت الأمانة العامة لجنة مخصصة معنية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. واللجنة بصدد النظر في المقترحات بإدخال التحسينات اللازمة على برامجيات المحاسبة التي تستخدمها السلطة حاليا (Accpac) لتلبية احتياجات الإبلاغ المالي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

١١ - وخلال عام ٢٠١٦، حضر موظفون من وحدة الشؤون المالية عددا من الدورات التدريبية على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأكملوا وحدات تدريبية باستخدام الحاسوب نظمتها الأمم المتحدة.

ثالثا - الأنشطة والأدوات التي تحتاجها السلطة الدولية لقاع البحار من أجل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشكل كامل في فترة الإعفاء الانتقالية، ومدتها ثلاث سنوات، ٢٠١٦-٢٠١٨

١٢ - تحتاج السلطة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشكل كامل إلى الأنشطة التالية:

(أ) وضع السياسات المحاسبية المتعلقة بمعاملة الأصول والخصوم التي اعتمدت السلطة بشأنها فترة الإعفاء الانتقالية، ومدتها ثلاث سنوات؛

(ب) تقييم الأصول والخصوم التي اعتمدت السلطة بشأنها فترة الإعفاء الانتقالية، ومدتها ثلاث سنوات، والإفصاح عنها في البيانات المالية عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧؛

(ج) استبدال أو تحديث برامجيات المحاسبة ونشرها لاستيعاب المعالجة المحاسبية الإضافية للمعاملات المالية المتصلة بالمشتريات وإدارة الأصول والموارد البشرية؛

(د) تدريب الموظفين على استخدام البرامجيات المحاسبية المحدّثة؛

(هـ) إعداد أول بيان مالي ممتثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

١٣ - ومن المتوقع أن يُنجز هذا العمل بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨.

رابعا - التوصية

١٤ - اللجنة المالية مدعوة إلى الإحاطة علما بالتقدم المحرز حتى الآن وبخطط تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشكل كامل في ما يتصل بالبيانات المالية عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.